



# النشرة اليومية

Monday, 24 June, 2024



# أخبار الطاقة



## المخاوف بشأن العرض والتفاؤل بشأن الطلب يدعمان أسعار النفط

من العقوبات ضد روسيا والتي تحظر إعادة تصدير الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، لكنه يتعد عن حظر واردات الغاز الطبيعي المسال في حد ذاته، بينما يمنع أيضاً أي تمويل لمحطات الغاز الطبيعي المسال الروسية المخطط لها في القطب الشمالي ومنطقة البلطيق.

وفي إيران، صرح وزير النفط الإيراني جواد أوجي أن إنتاج البلاد من النفط الخام وصل إلى 3.6 مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى منذ إعادة فرض العقوبات الأميركية عام 2018، مع تخصيص نحو 1.5 مليون برميل يومياً للصادرات التي لا تزال تدور في الغالب حول المشتريين الصينيين.

وفي إيطاليا، أفادت تقارير أن شركة النفط الإيطالية الكبرى إيني تبحث في تصفية جزئية لأنشطة التنقيب البحرية في ساحل العاج، وتسعى لبيع ما يصل إلى 30% من ممتلكاتها لكسب نحو 1.1 مليار دولار من الحدود الناشئة، موطن أكبر اكتشاف نفطي لعام 2021.

وفي نيجريا، يهدد تسرب النفط إمدادات البلاد، واضطرت شركة ايتيو النيجيرية للتنقيب عن النفط إلى إغلاق كل إنتاج النفط في منشأتها التي تبلغ طاقتها 50 ألف برميل يوميا في نيمي كريك، وهي الأكبر من بين 11 حقلا تديرها الشركة في ولاية بايسا، بعد اكتشاف تسرب في خط الأنابيب الذي يغذي محطة تصدير النفط في بوني.

ارتفعت أسعار النفط الأسبوع الماضي مع بدء موسم الأعاصير، وتحسن الطلب، وانخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة، وقد أدى ارتفاع المخاطر الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم إلى زيادة المعنويات السعودية. وقد أدى بداية موسم الأعاصير في الولايات المتحدة، وتحسن أرقام الطلب التي يدعمها تقلص مخزونات النفط الخام والمنتجات، وزيادة وضوح عمليات الشراء الصينية، إلى رفع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ أوائل مايو. كما تم تذكير السوق أيضاً بخلل الملاحه في البحر الأحمر، حيث قام الحوثيون بإغراق سفينة شحن أخرى هذا الأسبوع، مما زاد الضغط التصاعدي على أسعار النفط.

وفي محركات أسواق النفط، تعثر اندماج شيفرون-هيس بسبب تأخيرات المراجعة، وعلى الرغم من مرور ثلاثة أشهر منذ رفع قضية لجنة تحكيم العقود بشأن استحواذ شركة شيفرون المزمع على أصول شركة هيس في جويانا، إلا أنه لم يتم اختيار محكم نهائي حتى الآن، الأمر الذي أدى إلى تأخير عملية الاندماج التي تبلغ قيمتها 53 مليار دولار. وفي الشرق الأوسط، ستشكل مجموعة كارلايل الأميركية العملاقة للأسهم الخاصة شركة جديدة للنفط والغاز تركز على منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد شراء أصول شركة إنرجين في إيطاليا وكرواتيا ومصر مقابل 945 مليون دولار، مع تعيين رئيس شركة بريتش بتروليوم السابق توني هايوارد الرئيس التنفيذي الجديد.

وفي أوروبا، وافق الاتحاد الأوروبي على الحزمة الرابعة عشرة



وفي المكسيك، كرر الرئيس التنفيذي لشركة النفط الحكومية المكسيكية بيميكس، أوكتايفيو روميرو وعده بإطلاق معالجة الخام في مصفاة أوليكا الجديدة في المكسيك بحلول نهاية عام 2024 على الرغم من تأخرها ثلاث سنوات تقريبًا، ويتطلع إلى زيادة الإنتاج إلى 163 ألف برميل يوميًا.

وانخفض إنتاج الصين من النفط لأدنى مستوى له منذ 5 أشهر بسبب وسط الصيانة وهوامش الربح الضعيفة، إذ أظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء أن إنتاج الصين من النفط الخام واصل اتجاهه الهبوطي ليصل إلى 14.31 مليون برميل يوميًا في مايو، مما يجعله الشهر الثاني على التوالي الذي يشهد انخفاضًا على أساس سنوي منذ أغسطس 2022 بعد أعمال الصيانة وضعف هوامش التكرير.

وقامت البلاد بمعالجة 14.31 مليون برميل يوميًا من النفط الخام في مايو، وهو أدنى مستوى خلال خمسة أشهر ويمثل انخفاضًا بنسبة 1.8% عن نفس الشهر من العام السابق. وأظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء أن الإنتاجية انخفضت بنسبة 3.3% على أساس سنوي إلى 14.36 مليون برميل يوميًا في أبريل.

ويصدر المكتب الوطني للإحصاء البيانات بالأطنان المترية، والتي تقوم ستاندرد آند بي جلوبال بتحويلها إلى براميل باستخدام عامل تحويل قدره 7.33. وبالطن المتري، ارتفعت الإنتاجية في مايو بنسبة 2.9% إلى 60.52 مليون طن متري مقارنة بـ 58.79 مليون طن متري (14.36 مليون برميل يوميًا) في أبريل.

وفي الصين، يساعد ارتفاع الصين في الطاقة الكهرومائية في توليد الطاقة غير الأحفورية. وأدت الأمطار الغزيرة خلال أشهر الربيع إلى انتعاش ملحوظ في توليد الطاقة الكهرومائية في الصين، حيث ارتفعت إلى 115 مليار كيلووات في الساعة الشهر الماضي، بزيادة 40% على أساس سنوي، ومن المحتمل أن ترتفع أكثر مع توقع أن يكون موسم الرياح الموسمية أعلى من المتوسط.

وفي عمليات الاندماج والاستحواذ الأوروبية، انهارت المفاوضات المطولة بين الحكومتين الهولندية والألمانية بشأن بيع الذراع الألمانية لشركة تشغيل الشبكة تينيت بعد فشل الجانبين في الاتفاق على سعر يقدر بنحو 20-25 مليار دولار.

وفي أنغولا، تتطلع شركة شيفرون إلى فرص جديدة في أنغولا، إذ وقعت شركة النفط الأميركية الكبرى شيفرون عقدين لخدمات المخاطر مع أنغولا للمنطقتين البحريتين 49 و50، الواقعتين على مقربة من امتيازات كابيندا الحالية، وتعهدتا بإجراء مسوحات زلزالية في المنطقة غير المستغلة سابقًا.

وفي الصين، تروض البلاد طموحها في مجال الفحم، إذ تضاعف نمو إنتاج الفحم في الصين بعد النمو السريع في الفترة 2022-2023، حيث أنتج عمال المناجم الصينيون 1858 مليون طن من الفحم في الفترة من يناير إلى مايو، بانخفاض 3% على أساس سنوي حيث ترى بكين أن إمدادات الطاقة في البلاد أكثر راحة.

وفي سورينام، تتوقع البلاد الواقعة في أميركا الجنوبية إنتاج 400 ألف برميل يوميًا من المكافئ النفطي من حقولها البحرية بحلول عام 2030، بقيادة حقول توتال إنبرجي في المنطقة 58 التي من المتوقع أن تبدأ الإنتاج في عام 2028 وتمثل نصف هذا النمو على الأقل.



محل سيارات البنزين ويؤدي ببطء نشاط التصنيع والبناء إلى إضعاف استهلاك زيت الغاز، في حين أن أزمة سوق العقارات قد تؤدي إلى إضعاف الطلب. للمنتجات البتروكيمياوية وزيت الغاز.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الوطني أن إنتاج الصين من النفط الخام ارتفع بنسبة 0.6% على أساس سنوي إلى 4.29 مليون برميل يوميًا، وهو أبطأ نمو على أساس سنوي منذ 0.5% في أكتوبر 2023. وكان الحجم أعلى بنسبة 0.5% من 4.27 مليون برميل يوميًا في أبريل. وبفضل جهود عمالقة النفط، نما إنتاج البلاد من النفط الخام بنسبة 1.1% على أساس سنوي إلى 4.3 مليون برميل يوميًا في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024.

وأظهر سوق الديزل الأوروبي علامات التضيق، إذ أشارت فروق الأسعار في السوق وأسعار العقود الآجلة في نهاية هذا الأسبوع إلى تضيق سوق الديزل الأوروبية، على خلفية فرص المراجعة المغلقة أو المقيدة للإمدادات من كل من الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وقفزت العقود الآجلة لزيت الغاز في بورصة لندن إلى علاوة على العقود الآجلة للشهر التالي خلال يوم الجمعة، من خصم عند إغلاق يوم الخميس. ويشير هيكل السوق هذا، أي التخلف، إلى زيادة الطلب الفوري على سلعة ما مقارنة بأحجام التسليم في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، قفزت علاوة زيت الغاز إلى خام برنت، المعروف في الصناعة باسم انتشار الكراك، إلى 21.02 دولارًا للبرميل يوم الجمعة، وهو أعلى مستوى خلال اليوم منذ منتصف أبريل. وارتفعت فروق أسعار زيت الغاز والتشققات في بورصة لندن هذا الأسبوع، على خلفية الإغلاق المستمر للمراجحات من ساحل الخليج الأميريكي إلى أوروبا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار الشحن على ساحل الخليج الأميريكي، بحسب جيمس نويل بيسويك، المحلل في سبارتا كوموديتيز.

وأدى ذلك إلى تسجيل إنتاج النفط الخام في الصين انخفاضًا بنسبة 0.4% على أساس سنوي إلى متوسط 14.55 مليون برميل يوميًا خلال الفترة من يناير إلى مايو، وهو أول انخفاض منذ بداية العام حتى الآن منذ إعادة فتح البلاد بعد ضوابط كوفيد-19.

وأظهرت بيانات كوموديتي إنسايتس أن متوسط معدل الاستخدام في 51 مصنع تكرير مملوك للدولة بلغ أدنى مستوى له في 12 شهرًا عند 78.7% في مايو، بانخفاض من 80.9% في أبريل ومن أعلى مستوى في ستة أشهر عند 83.4% في مارس. وجاء هذا التخفيض على الرغم من إعادة تشغيل شركة تشجيانغ للبتترول والكيمياويات البالغة 800 ألف برميل يوميًا من الصيانة المجدولة في مايو، مما عزز الاستخدام إلى نحو 103% من 87.5% في أبريل.

وفي الوقت نفسه، بلغ إجمالي هامش التكرير المقرر للمصافي المملوكة للدولة 65 سنتًا للبرميل في مايو، بانخفاض قدره 7.21 دولار للبرميل عن أبريل. واتسع إجمالي الخسارة للمصافي الصغيرة المستقلة بمقدار 90 سنتًا للبرميل على أساس شهري إلى 2.61 دولار للبرميل في مايو، وفقًا لتقرير شهري من كوموديتي إنسايتس بتاريخ 31 مايو.

وذكر التقرير: "نتوقع أن يكتسب استهلاك النفط الخام مزيدًا من زخم النمو في يونيو، مدفوعًا بشكل أساسي بانخفاض قدرة الصيانة وتحسن هوامش التكرير. ومع ذلك، من المرجح أن ينخفض متوسط الاستهلاك في الربع الثاني بمقدار 191 ألف برميل يوميًا مقارنة بالربع السابق".

وكان لدى بعض المصادر التجارية توقعات أكثر هبوطية، وأشارت إلى انخفاض محتمل على أساس سنوي في إنتاجية الصين في عام 2024، حيث تحل السيارات الكهربائية



ومن المتوقع أن يعزز السفر الدولي الاستهلاك العالمي لوقود الطائرات هذا العام، مع ارتفاع الرحلات الجوية من آسيا بنسبة 23% عن العام السابق. ويشكل الارتفاع في الطلب على وقود الطائرات تحدياً لمصافي التكرير في جميع أنحاء المنطقة، حيث يتردد الكثير منهم في زيادة معدلات المعالجة الإجمالية بسبب انخفاض الأرباح من أنواع الوقود الأخرى مثل الديزل والبنزين.

وفي صعيد منفصل، طالبت شركة الخطوط الجوية الأميركية من الطيارين الحفاظ على الوقود، وسط النقص الذي قد يؤدي إلى المزيد من التوقفات وعدد أقل من المقاعد على الرحلات الجوية، حيث تشهد الولايات المتحدة زيادة في السفر في الصيف.

وتشير شركة الطيران إلى أزمة إمدادات على مستوى البلاد ناجمة عن نقص الوقود، فضلاً عن الشاحنات والسائقين لنقله. وقد تضيق شركة الطيران محطات توقف إلى مسارات طيران معينة بسبب تأخيرات الوقود وتقوم بنقل الوقود، مما قد يحد من سعة الرحلة الإجمالية. وتقول شركة الطيران إنها تواصل العمل على مدار الساعة لمراقبة الوضع وتقليل التأثير على العملاء.

وأصدرت شركة النقل الجوي مذكرة إلى الطيارين يوم الاثنين تحذر فيها من أزمة الإمدادات على مستوى البلاد وتحثهم على بذل كل ما في وسعهم لتوفير الوقود. وقال جون دودلي، المدير العام لعمليات الطيران، في المذكرة: "تستخدم جميع استراتيجيات توفير الوقود المتاحة عندما يكون ذلك ممكناً". وإن "كل غالون من وقود الطائرات يتم توفيره مفيداً".

بالإضافة إلى ذلك، أشار المحلل إلى أن أسعار الديزل الهامشية من الخليج العربي والساحل الغربي للهند لا تزال تشير إلى الشرق. وقال نويل بيسويك: "تشير هذه الديناميكية إلى أن الاتجاه السعودي في أسعار الديزل الأوروبية من المرجح أن يستمر حتى يتم إعادة فتح مراجعة المساعدة الفنية من ساحل الخليج الأميركي".

وأضاف المحلل أن جزءاً من قوة السوق الأوروبية الأخيرة في نواتج التقطير المتوسطة يمكن أن يعزى إلى "سوق الطائرات القوية". ومن المتوقع أن يستمر الطلب القوي على وقود الطائرات في آسيا في إبقاء نافذة المراجعة في أوروبا مغلقة لفترة ممتدة، ونتيجة لذلك، من المقرر أن تظل فروق وفروق أسعار الطائرات الأوروبية قوية على المدى المتوسط، وفقاً لنويل بيسويك من شركة سبارتا كوموديتيز.

وانتعش الطلب على وقود الطائرات على مستوى العالم، حيث تخلص الناس من سنوات الوباء وسافروا بأعداد كبيرة مرة أخرى. ويقول محللون إن انتعاش السفر الجوي يقود نمو الطلب العالمي على النفط.

ومن المرجح أن يستقر الطلب العالمي على النفط، بما في ذلك الوقود الحيوي، بالقرب من 106 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية هذا العقد، ارتفاعاً من ما يزيد قليلاً على 102 مليون برميل يومياً في عام 2023، وذلك بسبب الطفرة في السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والوقود. وقالت وكالة الطاقة الدولية في أحدث توقعاتها السنوية المتوسطة الأجل بعنوان "النفط 2024" إن الطاقة الإنتاجية للنفط 2024 ستكون كافية.

ولا يزال من المتوقع أن يرتفع إجمالي الطلب على النفط بمقدار 3.2 مليون برميل يومياً بين عامي 2023 و2030، مدعوماً بزيادة استخدام وقود الطائرات والمواد الأولية من قطاع البتروكيماويات.



# الطلب القوي والأخطار الجيوسياسية الاقتصادية يدعمان النفط بمكاسب 7 % في أسبوعين

منخفضة إلى منتصف الثمانينات فترة أطول قليلاً. فيما أوضح لـ"الاقتصادية" دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب" الدولية، أن أسعار النفط أضافت أكثر من 7 % من المكاسب في أسبوعين، لتختتم الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء للأسبوع الثاني على التوالي. وتابع أن الانخفاض في المخزونات الأمريكية إلى جانب استعداد الحزام الجنوبي في الولايات المتحدة لاستقبال أولى العواصف الاستوائية، قد يعني بعض الخلل في الإمدادات على المدى القصير.

توقعت شركة "سي تي جروب" أن تنخفض أسعار النفط في 2025 مع زيادة المخزونات في أعقاب شح السوق هذا الصيف، ما يشير إلى توقعات هبوطية رغم الطلب القوي والمخاطر الجيوسياسية الحالية.

وسلط مختصون ومحللون نفطيون الضوء على رفع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتوقعات إنتاج النفط الخام لعام 2024، حيث يبلغ متوسط الإنتاج الأمريكي 13.24 مليون برميل يوميا هذا العام، مقابل توقعات في مايو الماضي تبلغ 13.20 مليون برميل يوميا.

وأبرز المختصون توقعات أن إنتاج النفط الخام الأمريكي سينمو بنسبة 2 % في 2024 ليصل في المتوسط إلى 13.2 مليون برميل يوميا لهذا العام وبنسبة 4 % أخرى في 2025، مرجحين أن يسجل إنتاج النفط الأمريكي أرقاما قياسية سنوية جديدة في عامي 2024 و2025.

وفي هذا الإطار، قال لـ"الاقتصادية" روس كيندي العضو المنتدب لشركة "كيو إتش إيه" لخدمات الطاقة: إن التقلبات مستمرة في السوق بعد ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وزيادة تأثيرها في أساسيات السوق.

وأشار كيندي إلى توقع السوق طلب قوي في فصل الصيف في الربع الثالث، لكنها تخشى أن يبدأ نمو الاستهلاك الفصلي في التراجع في الربع الرابع، ما يدفع أسعار النفط إلى الانخفاض.

من جانبه، ذكر لـ"الاقتصادية" فولفجانج إلياس مدير شركة " فيينا إنرجي" الدولية: إن عديدا من البنوك الدولية تتوقع أن تتزايد المخزونات العالمية كثيرا في العام الجاري وقد يكون هناك بعض الضيق في العرض خلال فصل الصيف، لذلك يرى بنك "سي تي" أن الأسعار تبقى عند مستويات



## الشرق الأوسط «قطر للطاقة» تزود «إينيوس» اليابانية بـ«النفثا» لمدة 10 أعوام

وقّعت «قطر للطاقة» اتفاقية طويلة الأمد لتزويد مؤسسة «إينيوس» اليابانية العاملة في مجال التكرير والبتروكيماويات بما يصل إلى 9 ملايين طن من «النفثا»، التي سيتم توريدها على مدى 10 أعوام اعتباراً من يوليو (تموز) المقبل.

وقال سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، في بيان صحافي، الأحد، إن «هذه الاتفاقية تبني على أسس علاقتنا الناجحة وطويلة الأمد مع أحد شركائنا اليابانيين المهمين. وتتطلع إلى تعزيز شراكتنا لنخلق قيمة أكبر وفرصاً جديدة لتحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين».

والنفثا هي مزيج بترولي موجّه إما لصناعة البتروكيماويات (مثل تصنيع الإيثيلين أو إنتاج العطريات)، أو لإنتاج البنزين عن طريق الإصلاح أو الأيزوميرات داخل المصفاة. وتشتمل النفثا على مواد في نطاق تقطير 30 درجة مئوية و210 درجات مئوية أو جزء من هذا النطاق.

يُذكر أن هذه الاتفاقية هي أكبر وأطول التزام يتم الوصول إليه خلال أكثر من عقد من التعاون بين الجانبين. تعد مؤسسة «إينيوس» أكبر شركة للتكرير والبتروكيماويات في اليابان، وهي مملوكة بالكامل لشركة «إينيوس القابضة». وقد عملت في مجال تكرير وتصنيع وبيع المنتجات البترولية منذ أكثر من 135 عاماً منذ تأسيسها عام 1888 تحت اسم شركة اليابان للنفط.



# «صفقة النفط» بين الصين والنيجر مهددة

## الشرق الأوسط

### بسبب بنين

وأعلن وزير النفط في النيجر مامان مصطفى باركي باكو، الأسبوع الماضي، أن بلاده، وهي دولة حبيسة، أغلقت صمامات خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 1930 كيلومتراً من الحقل النفطي أجاديم الذي تشغله مؤسسة البترول الوطنية الصينية.

والشحنة التي جرى منعها هي ضمن قرض مدعوم بالسلع قيمته 400 مليون دولار، من مؤسسة البترول الوطنية الصينية. وتعتزم النيجر التي اقتضت الأموال من بكين بفائدة 7 في المائة، سداد الدين من خلال شحن النفط إلى الصين لمدة 12 شهراً.

#### الفقر والنفط

يقول محللون، وفق وكالة أنباء «أسوشيتد برس» الأميركية، إن الأزمات يمكن أن تلحق مزيداً من الضرر بالنيجر، إحدى أفقر دول العالم، والتي تمول معظم موازنتها من الدعم الخارجي الذي جرى حجبها الآن في أعقاب انقلاب عسكري العام الماضي.

وتمتلك النيجر حالياً طاقة تكرير محلية تبلغ 20 ألف برميل يومياً فقط لتلبية الطلب المحلي، بينما من المقرر أن يصدر خط الأنابيب ما يصل إلى 90 ألف برميل يومياً، وهو إنجاز قال مسؤولون ومحللون إنه سيساعد البلاد على دعم إيراداتها والخروج من أزمته المالية.

يتعرض خط الأنابيب المدعوم من الصين للتهديد بسبب أزمة أمنية داخلية ونزاع دبلوماسي بين النيجر وبنين المجاورة. يمتد خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 1930 كيلومتراً (1200 ميل) من حقل أجاديم النفطي الذي بنته الصين في النيجر، لنقل النفط الخام إلى ميناء «سيمي كبودجي» في بنين للتصدير. وقد جرى تصميمه لمساعدة النيجر الغنية بالنفط، ولكن غير الساحلية، على تحقيق زيادة في إنتاج النفط بنحو 5 أضعاف، من خلال صفقة بقيمة 400 مليون دولار جرى توقيعها في أبريل (نيسان) الماضي، مع شركة النفط الوطنية الصينية التي تديرها الدولة.

لكن في منتصف يونيو (حزيران) الحالي، أغلقت النيجر خط الأنابيب؛ ما يصعد من حدة التوتر بين البلدين وسط أزمة حدودية حالية. وهذا الأسبوع، وقع هجوم من قبل مجموعة متمردية جبهة التحرير الوطني المحلية التي ادعت أنها عطلت جزءاً من خط الأنابيب، وتهدد بمزيد من الهجمات، إذا لم يجر إلغاء الصفقة كلها مع الصين.

ومع ميل النيجر نحو روسيا في تحولها الدبلوماسي، وتحالف بنين مع فرنسا وكتلة غرب أفريقيا، حاولت الصين التدخل، وحل المأزق، والاستفادة من الوضع الاقتصادي للنيجر. لكن التدخل الصيني في النيجر والانخراط في اقتصادها يواجهان معارضة من بعض الجماعات المسلحة في البلاد، وهو ما قد يتسبب في إلغاء الصفقة بين بكين ونيامي التي يعاني اقتصادها بشدة، ومنتظر انفراجة في قطاع النفط للتعافي.



وجرى تدشين خط الأنابيب رسمياً في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، ويربط بين حقل أجاديم النفطي في النيجر وساحل بنين حيث يجري تحميل النفط الخام للتصدير.

وتعود التوترات الدبلوماسية مع بنين إلى يوليو (تموز) الماضي، عندما أطيح برئيس النيجر محمد بازوم في انقلاب عسكري؛ ما أدى إلى إغلاق الدول المجاورة في غرب أفريقيا حدودها مع النيجر، وتشكيل ما يسمى «جماعة التحرير المحلية» التي تهدد الآن بمزيد من الهجمات على النيجر.

لكن بنين أعادت، إلى جانب جيران آخرين، فتح حدودها مع النيجر، فيما بعد، لكن المسؤولين في النيجر رفضوا فتح حدودهم، متهمين بنين باستضافة القوات الفرنسية التي «تشكل تهديداً للبلاد» بعد أن قطعت النيجر علاقاتها العسكرية مع فرنسا. وقد دفع ذلك رئيس بنين، باتريس تالون، إلى جعل تصدير النفط عبر مينائها مشروطاً بإعادة فتح الحدود.

ونتيجة الوضع الحالي، يخسر البلدان اقتصادياً، مع حرمان بنين أيضاً من ملايين الدولارات من رسوم عبور النفط.

يرى مدير شركة «سيغنال ريسك» للاستشارات الأمنية التي تركز على أفريقيا، ريان كامينغز «أنه وضع فوضوي تماماً، والطريقة الوحيدة للحل هي إذا شاركت الإدارتان بشكل مباشر، وحلنا القضايا».

وإحدى المخاوف الرئيسية في النيجر هي كيف يمكن أن يؤثر توقف تشغيل خط الأنابيب في النمو الاقتصادي الشامل في البلاد.

ويتوقع البنك الدولي أن ينتعش اقتصاد الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، وينمو اقتصادها بشكل سريع، بمعدل 6.9 في المائة، مع دعم صادرات النفط بشكل رئيسي.

أضاف كامينغز أنه من بين المخاوف الأخرى، «ما إذا كانت تتمتع الحكومة الحالية بالقدرة المالية اللازمة للاستمرار في دفع تكاليف الخدمات العامة»، الأمر الذي جعلها غير قادرة على الوفاء ببعض التزاماتها المالية مثل سداد الديون، وتمويل البنية التحتية.

بداية الأزمة

نشبت نزاع بين النيجر وبنين، الشهر الماضي، عندما منعت الأخيرة، صادرات النفط من مينائها بعدما رفضت النيجر التي يقودها مجلس عسكري فتح حدودها البرية أمام السلع القادمة من جارتها الجنوبية.

وقال وزير النفط في النيجر مامان مصطفى باركي باكو: «لا يمكننا أن نقف موقف المشاهدين، بينما يسرق شعب آخر نفطنا؛ لأننا لسنا حاضرين حيث يجري تحميله. لا يهم الثمن أو إلى متى سيستمر الأمر، ما دامت بنين وشركة (وابكو) لا تسمحان للنيجر بحضور تحميل نفطنا الخام، لن نستطيع إعادة فتح الصمام».



الشرق الأوسط

# إيران: صادرات النفط تصل إلى 15 دولة رغم العقوبات

قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي يوم الأحد إن بلاده تصدر النفط الخام إلى 15 دولة في تحد للعقوبات الأميركية التي تهدف إلى كبح برنامجها النووي.

وقال أوجي، في منشور عبر الحساب الرسمي للوزارة على منصة «إكس»، ونشرته وكالة «شفق نيوز»، إن إيرادات إيران من النفط والغاز والبتروكيماويات ارتفعت إلى 65 مليار دولار في السنة المالية الإيرانية المنتهية في 20 مارس (آذار) 2024، مقارنة بـ30 مليار دولار في عام 2020. وأشار أيضاً إلى نجاح إيران في تعزيز إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 5.2 في المائة سنوياً في السنوات الأخيرة، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 2.5 في المائة، رغم العقوبات الغربية.



# الصين تخبر ألمانيا بأنها ستتوسع في إنتاج الطاقة الفحم

وأكد هايبيك أنه ليس على أوروبا أن تُعلم بكين أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ضارة بالمناخ، لقد فهموا ذلك بالفعل، مضيفاً: "يجب أن تعمل بكين على تحقيق المستوى نفسه من الأمان، مع خفض عدد محطات الكهرباء العاملة بالفحم".

وخلال لقائه مع طلاب من جامعة "تشجيانغ" الصينية، قال وزير الاقتصاد الألماني، إن الصعوبة تكمن في دمج أشكال مختلفة من الطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في نظام مصمم للعمل على أنواع وقود أكثر قابلية للتنبؤ بها.

وأوضح أن مضاعفة القدرات هي الطريقة القديمة لتنفيذ هذه الخطوة، لكنها ليست الأكثر كفاءة لذلك، وفق التصريحات التي جاءت في تقرير نشرته وكالة رويترز، واطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

ولفت إلى أن توسيع شبكة الكهرباء واستعمال البطاريات لتخزين الطاقة يمكن أن يقلل عدد المحطات العاملة بالوقود التقليدي اللازمة لتلبية احتياجات الصين، إذ إن النمو الاقتصادي والعمل المناخي ليسا متعارضين، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد محايد مناخياً يخلق فرصاً جديدة للثروة والنمو.

يشار إلى أن الصين تعمل في الوقت الحالي على زيادة إنتاجها من الفحم، لكنها تمكنت -بالتوازي- من تركيب ما يقرب من 350 غيغاواط من الطاقة المتجددة الجديدة في عام 2023، أي أكثر من نصف الإجمالي العالمي.

طالب وزير الاقتصاد الألماني روبرت هايبيك الصين بضرورة التخلي عن الفحم، الذي شكّل ما يصل إلى 60% من إمدادات الكهرباء لديها خلال العام الماضي (2023)، مؤكداً أنه لا غنى عنها لتحقيق أهداف المناخ العالمية.

وبحسب تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، فإن الوزير الألماني طالب الاتحاد الأوروبي بضرورة منافسة بكين، ولكنه حذّر في الوقت نفسه من المغالاة في هذه المنافسة، بحيث تشمل أوجهًا للتعاون أيضًا.

وأوضح هايبيك -خلال مؤتمر صحفي ضمن زيارته إلى مدينة هانغتشو في جنوب البلاد- أن المسؤولين في الصين قد أخبروه بأن بلادهم تعمل على التوسع في إنتاج الفحم لأسباب أمنية.

ولفت إلى استيراد بكين كميات ضخمة من النفط والغاز، وقد شهدت ما حدث في أوروبا عامة وألمانيا بشكل خاص خلال العامين الماضيين، بعد انطلاق الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022.

العمل المناخي والفحم في الصين بالإضافة إلى مطالبته بضرورة التخلي عن الفحم في الصين، قال وزير الاقتصاد روبرت هايبيك، إن هناك ضرورة للتعاون مع الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا، إذ إنه دونها لن يكون من الممكن تحقيق أهداف المناخ العالمية.



## السيارات الكهربائية الصينية

تَبَّه وزير الاقتصاد الألماني روبرت هايبك إلى أن وجود تعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين يعني عدم النظر إلى الآخر بصفته خصمًا أو عدوًا، ولكنه يعني تطوير التفاهم المتبادل بين الجانبين وتعزيز مصالح كل طرف.

وكانت المفوضية الأوروبية قد اقترحت خلال الأسبوع الماضي، فرض رسوم جمركية بنسبة 38.1% على السيارات الكهربائية الصينية، وهو الإجراء الذي رفضته بكين، وتسبب في مزيد من التراجع في مستوى العلاقات التجارية، وسط مخاطر بأن يتخذ ثاني أكبر اقتصاد في العالم إجراءات عقابية.

وأوضح روبرت هايبك أن العالم يستعد الآن للمنافسة، والدول الكبرى لديها خطة دقيقة للغاية حول الأهداف التي تريد تحقيقها بين 10 و30 عامًا، وتوفر لتنفيذ هذه الخطة الوسائل المطلوبة، ابتداءً من الموارد المالية حتى انتهاج سياسة قوية في الشؤون والتجارة الخارجية، لكن أوروبا لا تملك خططًا كافية.

وخلال زيارة هايبك إلى بكين، التي بدأت السبت 22 يونيو/حزيران الجاري، قال مسؤولون صينيون وأوروبيون، إنهم اتفقوا على إطلاق محادثات بشأن التعريفات الجمركية المقترحة على السيارات الكهربائية المصنّعة بالصين، والتي تستوردها الأسواق الأوروبية.



# هل يتوقف تسعير النفط بالدولار؟ ولماذا الطاقة فشلت جهود أوبك لإيجاد بديل؟

كثرت تصريحات وزراء أوبك المطالبين بإيجاد بديل عن الدولار، إذ وعدوا بإيجاد بديل، لذلك من غير المستغرب الآن وجود من ينادون بإيجاد بديل لتسعير النفط بالدولار. وأضاف: "أجرت أوبك دراسات عديدة، بعضها خاص وبعضها عام، أي إن بعضها لم يكن منشورًا علنًا، وموجود لدى أوبك فقط، ويطلع عليه الباحثون، كما نسقت المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات أخرى، لإيجاد حلول لمشكلة تراجع الدولار".

وأوضح الدكتور أنس الحجري أن أمرين حدثا خلال هذه المدة، الأول أن دول أوبك قررت رفع أسعار النفط المعلنة بمقدار 70% قبل المقاطعة النفطية بيوم، والحديث هنا عن "السعر المعلن"، لأن أسواق النفط كانت تحت سيطرة شركات النفط الكبرى بشكل شبه كامل، أو ما كان يسمى حينها "الأخوات الـ7". ولفت إلى أن هذه الشركات أصبحت 8 بعد إضافة شركة النفط الفرنسية إليها، وهذه الشركات كانت متكاملة رأسيًا، أي إن أعمالها تبدأ من الاستكشاف وتسيطر على كل شيء من الاستكشاف حتى بيع البنزين في محطات الوقود.

ومن ثم، وفق الحجري، لم يكن هناك سعر بالمعنى المعروف الآن، لأن الشركة نفسها تأخذ النفط وتنتجه ولا تباعه في السوق، والنفط هنا مادة وسيطة لا تباع في السوق حينها، إذ كانت الشركة تأخذه لمصافيها التي تحوله لمنتجات نفطية، ويبيع بصفة بنزين وديزل وشحوم ووقود طائرات ومواد أخرى.

على الرغم من تكرار محاولات التوقف عن تسعير النفط بالدولار، فإن كثيرًا من المحللين يرون صعوبة تطبيق هذا الأمر، لا سيما مع ارتباط الخام بالعملة الأميركية تاريخيًا، وتحول النفط إلى سلعة إستراتيجية عالمية، وصعوبة تداولها بعمولات أخرى.

ويرصد مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، تاريخ ارتباط النفط بالدولار الأميركي، إذ إن المشكلة بدأت في سبعينيات القرن الماضي، عندما قررت الولايات المتحدة "حكومة نيكسون" تعويم الدولار.

وأوضح، خلال حلقة من برنامجه "أنسيات الطاقة"، قديمها عبر منصة "إكس"، بعنوان "هل يتوقف تسعير النفط بالدولار؟ ما حقيقة انتهاء اتفاقية البترودولار بين السعودية وأميركا؟"، أن الدولار كان -تاريخيًا- مربوطًا بالذهب، ولكن فصل عنه منذ عام 1971 وحتى الآن.

ولفت إلى أنه مع فك الارتباط بين الدولار والذهب، بدأت العملة الأميركية تنخفض، والإشكال كان في تسعير النفط بالدولار، فالدول المنتجة وجدت أن القوة الشرائية للبرميل تنخفض مع انخفاض الدولار، فكانت هناك محاولات عديدة من دول أوبك للبحث عن بديل.

البحث عن عملات أخرى لتجارة النفط يقول الدكتور أنس الحجري، إنه خلال مرحلة السبعينيات،



ولكن في أيّ سلة عملات سنجد أن الدولار يستحوذ على نصيب الأسد، ومن ثم تبقى مشكلة الدولار، ولكن السلة نفسها لها مشكلة أخرى، إذ إن دول أوبك متناثرة حول العالم، وشركاؤها التجاريون مختلفون.

وتابع: "على سبيل المثال، 40% من تجارة إندونيسيا كانت مع اليابان، و50% من تجارة فنزويلا كانت مع أميركا، ومن ثم بعضهم يستفيد من السلة وآخرون يخسرون، لذا لا يمكن لدول أوبك الاتفاق على سلة، كما أن الأمر يتطلب تغيير السلة شهريًا حسب أوضاع التجارة العالمية وحسب فصول السنة، وهذا مكلف، ويؤدي إلى ذبذبات كبيرة في السوق".

لذلك، وفق الحجّي، لم يكن هناك حل سوى تسعير النفط بالدولار، فقررت دول أوبك النظر إلى موضوع وحدات السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، والتي كانت هناك ميول إلى تسعير النفط بها، ويتضح من ذلك أنهم لجؤوا إلى الدولار في كل الحالات، لأن وحدات السحب الخاصة تعدّ تسعيرًا نظريًا يحوز الدولار على نصيب الأسد منها.

لكن، بحسب الدكتور أنس الحجّي، هناك مشكلة أخرى، وهي أنه في حالة الحاجة إلى المال، فهنا المساعدة تُقدّم لوحدة السحب الخاصة، لكن في النهاية يُحصّل على المال بالدولار، ومن ثم فإن مشكلة الدولار باقية، ولا بديل عن تسعير النفط بالدولار".

وتابع: "حينها لم تكن تعرف الدول المنتجة، مثل السعودية والكويت والإمارات والدول الأخرى مثل العراق وإيران أو دول بقارات أخرى مثل فنزويلا وإندونيسيا، كيف ستأخذ حصتها من الأرباح، أو كيف ستحصّل الضرائب أو ستحصل على الربح".

لذلك، بحسب الدكتور أنس الحجّي، اتفقوا على أن السعر المعلن لا يعكس بأيّ شكل من الأشكال السعر في السوق، لأن الأخير لم يكن موجودًا بالشكل المعروف الآن، لذلك قررت دول أوبك رفع السعر المعلن 70%، وشاركت كل دول أوبك.

وبالنسبة إلى السعودية، كان هناك خوف حقيقي، وهو خوف مستمر حتى الآن، من أن رفع أسعار النفط سيثبّت التكنولوجيا التي ستؤدي إلى الاستغناء عن النفط، والحديث الآن عن السيارات الكهربائية، إذ إن رفع أسعار النفط بشكل كبير سيدعم الانتقال إلى السيارات الكهربائية.

فشل بدائل تسعير النفط بالدولار

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجّي، إنه خلال المدة نفسها، أجريت بحوث في منظمة أوبك على موضوع بدائل تسعير النفط بالدولار، وكان هناك شعور لدى كل الوزراء بشأن ضرورة إيجاد بديل، ولكن كل الدراسات عادت بنتيجة واحدة، وهي أن الدولار لا بديل له.

وأضاف: "هناك أمور أدت إلى استمرار أوبك في تسعير النفط بالدولار حتى الوقت الحالي، الأول أنه لا يوجد بديل، فالينّ الياباني والجنّيه الإسترليني والمارك الألماني، كلّها تشهد المشكلات نفسها التي يشهدها الدولار، أي إن اللجوء لها سيجعلهم يعانون الأزمات نفسها".

البديل الآخر، وفق الدكتور أنس الحجّي، هو سلة العملات،

